

## أموال المغتربين العرب تخفف من تأثيرات الوباء على اقتصادات المنطقة

58 مليار دولار حجم التحويلات بنهاية العام الماضي



### رافد مهم رغم كل التحديات

المالية إلى الدول العربية في مشاريع استثمارية تهدف إلى توفير فرص عمل للشباب العربي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مؤشرات التنمية تدريجياً.

10 دول عربية ارتفعت فيما التحويلات بواقع 2.7 في المئة، أي 95 في المئة من إجمالي التحويلات

وسجلت التحويلات المالية بشكل عام خلال 2020 هبوطاً أقل مما أشارت إليه توقعات سابقة حيث تراجعت بواقع 1.6 في المئة فقط إلى 540 مليار دولار بدعم من تحفيز مالي في دول تستضيف عمالاً مهاجرين وتحول في التدفقات من النقود إلى العملات الرقمية مع تراجع أعداد المسافرين بسبب كورونا.

وقبل عام تكهن البنك الدولي بانخفاض في رواتب العمال المهاجرين والتوظيف في الخارج وتوقع هبوط بحوالي 20 في المئة في التحويلات المالية التي باتت مصدراً حيوياً بشكل متزايد للتمويل بينما تجد الحكومات والأسر في الدول الفقيرة صعوبة في تحمل التكلفة المالية للجانحة.

عديدة تعوق دور التحويلات في التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية المستدامة.

ورغم التوقعات بتعافي التحويلات أكثر في ما تبقى من العام لكن ثمة خشية من تقلصها وانعكاساتها السلبية من خلال احتمال ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بين المهاجرين بسبب تباطؤ النمو في اقتصادات الدول المستضيفة خاصة في مرحلة ما بعد الوباء.

وتزايد القلق من تصاعد موجة احتجاجات اجتماعية قد تعيق استئناف عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية بشكل سلس وهو ما قد يؤخر التعافي الاقتصادي وعودة حركة التوظيف إلى وتيرة ما قبل الوباء.

وقد يرتب عن تراجع تحويلات المغتربين العرب أيضاً تعميق الأزمة الاجتماعية لعشرات الآلاف من الأسر في المنطقة التي يعول كثير منها على تحويلات نوبيا من العمال المهاجرين.

ولذلك يعمل اتحاد المصارف العربية مع البنك الدولي للاستفادة من تحويلات المغتربين والتدفقات المالية الكبيرة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنمية المستدامة وليس الاحتفاظ بها في المنازل أو في المصارف، وهذا المحور سيكون موضوع مؤتمر مشترك سيعقد قريباً لمناقشة هذا الأمر.

ولطالما أكد خبراء اقتصاد عرب على وجوب الاستفادة من التدفقات

وتونس وفلسطين، بنسبة 2.7 في المئة لتبلغ حوالي 54.9 مليار دولار، وهو ما يمثل 95 في المئة من إجمالي تدفقات التحويلات في المنطقة العربية.

ويعزى هذا إلى حد كبير إلى تدفقات التحويلات القوية إلى ثلاث دول عربية، فإيريس كورينا الجديد (كوفيد - 19)، حيث بلغت 58 مليار دولار في عام 2020 مقابل 61.7 مليار دولار عام 2019. وتأتي هذه الأرقام استناداً إلى دراسة تحليلية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد أشارت إلى أنه على الرغم من التوقعات السابقة بحدوث تراجع كبير في تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية خلال عام الماضي بسبب الجائحة إلا أنها ظلت صامدة.

في المقابل سجلت اقتصادات أخرى في المنطقة خسائر في تدفقات التحويلات، حيث انخفضت تلك التدفقات إلى السودان والجزائر وفلسطين بأكثر من 5 في المئة، بينما سجلت جيبوتي ولبنان والعراق والأردن انخفاضاً بأكثر من 10 في المئة.

ومن المرجح أن تنمو التحويلات إلى المنطقة العربية هذا العام بنسبة 2.6 في المئة بسبب النمو المعتدل في منطقة اليورو وضعف التدفقات الخارجة من دول الخليج العربي على أن تراجع في العام المقبل لتصل إلى 2.2 في المئة رغم توقعات بنمو الاقتصاد العالمي. ويقول مراقبون إنه رغم المبالغ الكبيرة للتحويلات التي تلقاها الدول العربية المصدر للعمالة، فإنه لا تزال هناك عقبات

سارت أموال المغتربين العرب إلى بلدانهم عكس توقعات الكثير من المحللين باعتبار أن الجائحة كانت ستعمل على تقييد حركة التحويلات بشكل أكبر نتيجة قيود الإغلاق، لكن أحدث الأرقام تشير إلى أنها جنبت اقتصادات بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المزيد من المتاعب بعد أن ساعدت في امتصاص جزء من انعكاسات الأزمة الصحية.

بيروت - أظهرت بيانات حديثة نشرها اتحاد المصارف العربية أن تحويلات المغتربين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انحصرت بشكل طفيف بنهاية العام الماضي، مما يعني أنها بقيت صامدة أمام قيود الإغلاق الاقتصادي المنجزة عن الأزمة الصحية.

ولم يتأثر المغتربون بالفوضى الاقتصادية التي تعيشها بلدانهم طيلة السنوات الأخيرة بفعل العديد من الأزمات المركبة بعد أن زاد من وطأتها انتشار الوباء، حيث وصلوا في انتهاج سياسة تحويل أموالهم إلى المصارف المحلية.

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح في تقرير نشر مطلع هذا الأسبوع إن "تحويلات المغتربين إلى المنطقة العربية خلال عام 2020 تمكنت من الصمود بوجه تداعيات تفشي مرض فايروس كورونا الجديد (كوفيد - 19)، حيث بلغت 58 مليار دولار في عام 2020 مقابل 61.7 مليار دولار عام 2019".

وتأتي هذه الأرقام استناداً إلى دراسة تحليلية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد أشارت إلى أنه على الرغم من التوقعات السابقة بحدوث تراجع كبير في تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية خلال عام الماضي بسبب الجائحة إلا أنها ظلت صامدة.

وأشار الفصيل إن "ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف والمعدات وأجهزة الرقابة لدى دول المنشأ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الشحن وحوامل الطاقة إضافة إلى ارتفاع الرسوم الجمركية وكل الرسوم الأخرى".

وبحسب المجلس فإن مصانع الأدوية تؤمن قرابة 90 في المئة من احتياجات السوق المحلية (المناطق الخاضعة لسيطرة النظام) من خلال 70 مصنعا قيد الإنتاج تتوزع في محافظة ريف دمشق فحلب وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية.

وأشار الفصيل إلى وجود قرابة 10 مصانع أغلبها في محافظة حلب متوقفة نتيجة تضررها خلال الأزمة وأن المجلس يعمل حالياً بالتعاون مع الجهات الحكومية لمساعدتها على العودة إلى العمل كما يوجد 20 مصنعا مخصصاً قيد التجهيز لبدء العمل والإنتاج.

ويختزل وضع صناعة الأدوية في سوريا ما تعيشه العديد من القطاعات الأخرى، حيث يعزو محللون تسارع انهيارها إلى الأزمة في لبنان، إذ يُودع التجار ورجال الأعمال السوريون الملايين من الدولارات في المصارف اللبنانية، التي فرضت قيوداً مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج من أهم روافد الاقتصادات العربية كونها مصدراً مهماً للعملة الصعبة، إلى جانب قيمة الصادرات السلعية والخدمية، والمخج والقروض والمساعدات الخارجية. وارتفع إجمالي التحويلات التي تلقتها 10 دول عربية مصدرة للعمالة، وهي الجزائر وجيبوتي ومصر والأردن والعراق ولبنان والمغرب والسودان

## قطاع صناعة الأدوية في سوريا يكافح لتفادي ورطة الحظر الأميركي

استولت عليها المعارضة المسلحة عندما بدأ الصراع بعد احتجاجات عام 2011. ووفق تقديرات المؤسسات المالية دولية كانت الصناعات الصيدلانية قبل اندلاع الأزمة السورية تغطي 93 في المئة من حاجة السوق المحلية وتصدر منتجاتها إلى 54 دولة عربية وأجنبية.

ولكن أثناء الحرب خرجت العديد من مصانع الأدوية من الخدمة، بسبب سيطرة فصائل مسلحة على مناطق واسعة وخاصة في ريف العاصمة دمشق ومدينة حلب وحمص، حيث توجد العديد من مصانع الأدوية فيها.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد المشاريع الصحية والطبية وصناعة الأدوية المستقطبة منذ العام 2017 ولغاية العام الماضي بلغ 17 مشروعاً وتجاوزت تكلفتها 16 مليار ليرة (13 مليون دولار) وتستقر على الأراجح التي فرصة عمل. وتتوزع هذه المشروعات في محافظات ريف دمشق ثم اللاذقية فحمص وطرطوس والسويداء وحماة نفذ منها 3 مشاريع في اللاذقية وطرطوس.

وتبدو هذه المشاريع في طريق مسدود، حيث يؤكد رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية السورية رشيد الفصيل وجود صعوبات كثيرة تعترض قطاع الصناعات الدوائية أهمها العقوبات الأميركية، فضلاً عن تحديات التصدير، والتي تتعلق بالأسعار والموافقات التي ترفضها العديد من البلدان على الصادرات السورية.

وأشار الفصيل إن "ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف والمعدات وأجهزة الرقابة لدى دول المنشأ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الشحن وحوامل الطاقة إضافة إلى ارتفاع الرسوم الجمركية وكل الرسوم الأخرى".

وبحسب المجلس فإن مصانع الأدوية تؤمن قرابة 90 في المئة من احتياجات السوق المحلية (المناطق الخاضعة لسيطرة النظام) من خلال 70 مصنعا قيد الإنتاج تتوزع في محافظة ريف دمشق فحلب وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية.

وأشار الفصيل إلى وجود قرابة 10 مصانع أغلبها في محافظة حلب متوقفة نتيجة تضررها خلال الأزمة وأن المجلس يعمل حالياً بالتعاون مع الجهات الحكومية لمساعدتها على العودة إلى العمل كما يوجد 20 مصنعا مخصصاً قيد التجهيز لبدء العمل والإنتاج.

ويختزل وضع صناعة الأدوية في سوريا ما تعيشه العديد من القطاعات الأخرى، حيث يعزو محللون تسارع انهيارها إلى الأزمة في لبنان، إذ يُودع التجار ورجال الأعمال السوريون الملايين من الدولارات في المصارف اللبنانية، التي فرضت قيوداً مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

دمشق - تكافح السلطات السورية من أجل تفادي قسوة عقوبات قانون "قيصر" الأميركي، والذي ضيق الخناق بشكل كبير على اقتصاد البلد المشلول أصلاً، بعد أن تسبب في تقييد نشاط الصناعة عموماً وظهرت تأثيراته على مجالات حيوية كثيرة يتقدمها قطاع تصنيع الأدوية.

وتسعى الجهات الحكومية إلى تقديم الدعم لهذه الصناعة التي دمرت خلال الحرب وجذب المزيد من المستثمرين من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الداعمة التي يوفرها قانون الاستثمار والذي سبق وأن استبعد كثير من إمكانيات تقديم الفرص المثالية لتدفقات الأموال بالنظر إلى الحظر الأميركي.



ويرى مهتمون بالشأن الاقتصادي السوري أنه رغم المحاولات التي تقوم بها حكومة نظام بشار الأسد من أجل إعادة الروح إلى هذه الصناعة، إلا أن الشكوك لا تزال تحاصر قدرتها على تجاوز جيل من المشكلات المتركمة منذ اندلاع الأزمة في 2011 حتى مع الدعم الذي تقدمه كل من روسيا وإيران لدمشق.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى مدين دياب مدير عام الهيئة قوله الأربعاء إن الهيئة "حريصة على تأمين كافة احتياجات المصانع من المواد الأولية المنتجة للأدوية محلياً من خلال طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية بالتنسيق مع وزارتي الصحة والصناعة".

ولفت إلى وجود خطوة متقدمة في هذا المجال عبر طرح فرص استثمارية جديدة في الصناعات الدوائية لاستخراج وتصنيع الملح الدوائي وذلك في محافظة حمص بطاقة إنتاجية قدرت بنحو 11 ألف طن سنوياً ويهدف إلى تأمين الاحتياجات المحلية للمصانع الدوائية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وأوضح دياب أن قانون الاستثمار الجديد يقدم تسهيلات ومزايا وحوافز وإعفاءات ضريبية ويهدف إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة.

ويعد أن كانت سوريا في السابق ضمن كبار منتجي الأدوية في المنطقة، حيث كانت في المرتبة الثانية بعد مصر في تغطية الطلب المحلي، دُمّت الكثير من المصانع الكبرى بسبب القتال أو

## الهند تنافس الصين على جذب مستثمري التكنولوجيا في العالم

ومن المتوقع استمرار الحملة الصينية ضد شركات التكنولوجيا في ظل رغبة السلطات الصينية في الحد من نفوذ شركات الإنترنت وتعزيز سيطرتها على بيانات المستخدمين.

ويقول نيلش شاه رئيس شركة كوتاك ماهيندرا أسيت مانجمنت الهندية لإدارة الثروات إن شركات التكنولوجيا الهندية "يمكن أن تجذب المستثمرين الدوليين الذين تضرروا من الاستثمار في الشركات الصينية".

كما إن نجاح عمليات الطرح العام الأولى لعدد من الشركات الناشئة الهندية التي ما زالت تسجل خسائر، يمكن أن يعيد تقييم الكثير من الشركات القائمة ويدفع أسعار الأسهم إلى المزيد من الارتفاع بحسب شاه.

ووفق بيانات مؤسسة الأبحاث الاقتصادية سي بي إنسايتس، نجحت شركات التكنولوجيا الناشئة في الهند في جمع استثمارات قياسية خلال الربع الثاني من 2021 بقيمة 6.3 مليار دولار. في المقابل تراجعت الاستثمارات التي جذبتها الشركات الناشئة في الصين خلال الفترة نفسها بنسبة 18 في المئة مقارنة بأعلى مستوى لها والذي سجلته خلال الربع الأخير من 2020 وكان 27.7 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تصبح الهند أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان متفوقة على الصين خلال عشر سنوات، في حين أن رؤية المستثمرين للأوضاع في الهند تختلف بشدة عن رؤيتهم لجارتها الصين.



ومنذ أن فرضت بكين القيود على الاستثمار في الشركات الناشئة في فبراير الماضي، تراجعت قيمة شركات التكنولوجيا الناشئة في البلد بنحو 800 مليار دولار.

وخلال الشهر الحالي حذفت الحكومة الصينية بصورة مفاجئة تطبيق خدمة النقل الذي يدي غلوبال من متجر التطبيقات الإلكترونية في الصين، بعد شهور من إخبار مجموعة تكنولوجيا الخدمات المالية الصينية أنت غروب المملوكة للملياردير جاك ما على وقف عملية الطرح العام الأولى لأسهمها قبيل بدء عملية الطرح.

وأضاف تونغ "بدأ المستثمرون رؤية الصعود الصيني للقطاع في الهند التي يعتبرونها الصين الجديدة". وأعلنت شركة لينسكارست الهندية لبيع النظارات عبر الإنترنت جمع 220 مليون دولار من المستثمرين بما في ذلك صندوق الثروة السيادي السنغافوري تيماسيك هولدنغز وشركة الاستثمار فالكون إيدج كابيتال.

وكانت لينسكارست قد جمعت في وقت سابق هذا العام أموالاً من كي.جي.آر. الأميركية للاستثمار وسوف بنك غروب اليابانية للاتصالات.

وعلى خلاف الصين، حيث أصبح استخدام الإنترنت أكثر تطوراً، مازال الكثيرون من مستخدمي الإنترنت في الهند البالغ عدد سكانها 625 مليون مستخدم يتحسسون وقع أقدامهم في عالم بث الفيديو عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية والتجارة الإلكترونية.

وتعتبر الفرص في مجال التسويق الإلكتروني جذابة بشكل خاص، حيث تمثل هذه التجارة في الهند أقل من 3 في المئة من إجمالي تجارة التجزئة في البلاد. ومازالت الشركات الناشئة في الهند تضخ الاستثمارات لإقامة سلاسل التوريد وشبكات التوصيل في مختلف أنحاء البلاد.

المعلومات تطرح أسهمها للاكتتاب العام، حيث جمعت حوالي 1.3 مليار دولار بمساهمة بنك الاستثمار الأميركي مورغان ستانلي وشركتي تايفر غلوبال وفيديليتي إنفستمننتس.

كما قدمت الشركة المالكة لشركة خدمات الدفع الرقمي الناشئة "باي تم" مسودة نشرة الاكتتاب لما يمكن أن تكون أكبر عملية طرح عام أولي في الهند بحصيلة متوقعة تبلغ 2.2 مليار دولار.

وجمعت شركة التجارة الإلكترونية الهندية فليبيكار أونلاين سيرفسز 3.6 مليار دولار كمساهمة جديدة من المستثمرين، لتصل قيمة الشركة المملوكة جزئياً لسلسلة متاجر التجزئة الأميركية العملاقة وول مارت إلى 38 مليار دولار. ونسبت وكالة بلومبرغ إلى هانز تونغ الشريك الإداري في شركة جي.جي. في كابيتال الأميركية التي تدير أصولاً بقيمة 9.2 مليار دولار قوله إن "رواد الأعمال الهنود ظلوا يؤسسون الشركات الناشئة على مدى نحو عقد من الزمن حتى الآن". وتحسنت البنية التحتية للإنترنت في الهند بشدة في ذلك الوقت، في الوقت الذي يزداد فيه الإقبال على الاستثمار في أسهم شركات التكنولوجيا على مستوى العالم.

شراء حصص والتوسع تدريجياً في القطاع.

وكان الأسبوع الماضي بمثابة منعطف مهم بالنسبة إلى هذه الشركات الهندية بعد أن نجحت في جذب استثمارات مهمة من مؤسسات ومستثمرين دوليين بارزين.

وأصبحت شركة تطبيق توصيل الأغذية الهندية زوماتو ليطمد أول شركة ناشئة محلية في مجال تكنولوجيا



استغلال كل الفرص المتاحة